التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري
(بنك البركة الإسلامي بين الواقع و المأمول)

د/دغنوش العطرة
جامعة بسكرة

الملخص :

تشهد صناعة التمويل الإسلامي تطورا بارزا في مجال العولمة المالية، ويمكن أن تشهد توسعا جديدا في المستقبل، من خلال أنشطة المصارف الاستثمارية، والتطور المتسارع للتمويل المصغر، مما يفتح آفاقا واسعة للاهتمام بالتمويل السيادي والاستثمار الأجنبي، وإقامة نظام اقتصادي يتطابق مع الإسلام وتطبيق الشريعة، والابتعاد كل البعد علي التعاملات في القطاعات غير المشروعة والاستثمار فيها.

في هذا الإطار تحاول البنوك الإسلامية رغم حداثة تجربتها في الجزائر تقديم منتوجات مالية إسلامية، ورسم سياسة تمويلية تحترم الضوابط الشرعية.

مفتاح الكلمات: التمويل الإسلامي، التنمية الاقتصادية، المصارف الإسلامية، المشاركة. المرابحة ،بنك البركة

Abstract :

The Islamic finance industry is witnessing a certain development in the area of financial globalization. It could see a new expansion, through the activities of investment banks, and the rapid development of microfinance, which opens up interesting prospects for sovereign finance and foreign investment, the establishment of an economic system that conforms to Islam and the application of Sharia law,In this context, Islamic banks, despite their recent experience in Algeria, are trying to offer Islamic financial products and to set up a lending policy that respects Islamic rules.

المنارة للاستشارات

مقدمة

إن تزايد الإمكانيات المالية في العالم الإسلامي خلال العقود الأخيرة، إلى جانب الوعي الإسلامي، ساعد في ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة استخدام تلك الإمكانيات لخدمة مصالح الأمة الإسلامية ورفع شأنها، بالوسائل والأساليب التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دعا إلى عقد الدراسات العلمية وعقد الندوات المتخصصة التي جمعت بين رجال الاقتصاد الإسلاميين وفقهاء الدين، بهدف تجسيد فكرة إنشاء البنوك الإسلامية والتي تختلف مجالات استعمالها حسب البيئة التي تعمل فيها:

- نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل : و هي حالة إيران، باكستان، و السودان.
- نموذج نظام ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية : مثل ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، الكويت، لبنان.
- نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظّمة للبنوك الأخرى: وهي حالة بقية البلدان الإسلامية و الغربية.

والجزائر تدخل ضمن النموذج الأخير حيث أن قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90/10) وتعديلاته ينظم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة،

و عليه سنحاول من خلال ورقتنا البحثية أن نتطرق إلى مختلف صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى البنوك الإسلامية،بالتركيز على نشاط بنك إسلامي جزائري وهو بنك البركة، وما مدى مساهمة هذا البنك في تمويل مختلف المشاريع التي لها شان في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق تنصب دراستنا هذه حول تساؤل جوهري هو:

كيف يمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري ؟

ومن خلال هذا تم تقسيم هذه المقالة إلى ثلاث محاور رئيسية هي :

المحور الأول : مفاهيم وخصائص المصارف الإسلامية

المحور الثاني :واقع وآفاق تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

المحور الثالث : دراسة التطبيقية لمساهمة بنك البركة – الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائر

المنارة للاستشارات

I. مفاهيم وخصائص المصارف الإسلامية

أولا:المصارف الإسلامية- المفهوم والخصائص-

1-مفهوم المصارف الإسلامية :تعددت مفاهيمها من كاتب لآخر حيث عرفت بأنها: المصارف التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم علي مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة[1].

و يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الأموال في ضوء الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى معيشة (الأمة). [2]

ويري الدكتور شوقي إسماعيل شحاته في كتابه البنوك الإسلامية، أن البنك الإسلامي" منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة.

ويري خبراء التنظيم أن البنوك الإسلامية هي :"تلك المنظمة المالية المصرفية التي تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي بوضع المال في المسار الإسلامي وعليه، يمكن القول أن البنك الإسلامي مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق منفعة للأفراد، دون اللجوء إلى التعامل الربوي القائم على أساس الفائدة و ذلك في ظل قواعد ومبادئ المنهج الإسلامي في المعاملات.

2-صيغ التمويل الإسلامي:

ظهرت المصارف الإسلامية لمحاولة إيجاد معاملات مصرفية غير ربوية، و من أبرز هذه الصيغ نجد[3]

2-1 **صيغة التمويل بالمضاربة:** يعرفها ابن رشد كما يلي :" أن يعطي الرجل الرجل المال، على أن يتجر به على كل جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا".

أي أنها تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح والخسارة على صاحب المال، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل أو المضارب، فانه يضمن رأس مال المضاربة، ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المدخرين

المنارة للاستشارات

بصفته مضاربا، بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته رب المال و هذا ما يسمى بإعادة المضاربة.

2-2 صيغة التمويل بالمشاركة: المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها . تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنية.

المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية في بلادنا، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء . ومهما يكن من أمر، فإن هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين:

- **المشاركة النهائية:** يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة ...) . يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية). يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإيداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة.
- **المشاركة المتناقصة** : يساهم البنك في تمويل مشروع أو العملية وهذا بعد أن يدفع صاحب لمشروع للبنك حصته من الأرباح العائدة له، كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك ،وبعد أن يسترجع البنك رأسماله والأرباح العائدة له، ينسحب من المشروع أو العملية . تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية.

2.3- صيغة التمويل بالمرابحة: هي : "أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه".

وعليه المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم) ، ويمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري ؛

المنارة للاستشارات

- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) و بائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

وقد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية، فالبنك يتدخل بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) . يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل و يبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضافا إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

2-4- **صيغة التمويل بالإجارة:** " هو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه أحيانا باسم الإيجار أو التأجير التمويلي ، و هو لا يختلف كثيرا عن الائتمان الايجاري الذي تطبقه البنوك التقليدية، و الذي يعرف بالفرنسية crédit-bail وبالإنجليزية leasing".

كما أن الإجارة تعتبر صورة مستحدثة من صور التمويل ، في إطار صيغة تمويلية تسمح بمساعدة ى الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، على الرغم من عدم حيازته مجمل الثمن فورا، حيث تستخدم المصارف الإسلامية هذا العقد لاستثمار الأموال المتاحة لتحقيق مزايا عديدة، كما تستخدم أسلوبين من أساليب التأجير هما: التأجير التشغيلي والتأجير المنتهي بالتمليك، وتستخدم صيغة الإجارة بالمصارف الإسلامية تحت مسمى " **التأجير مع الوعد بالتملك**[4]".

2-5- صيغة التمويل بالإستصناع : الإستصناع هو عبارة عن : " عقد بيع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، إذ يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة)، والحصول عليها عند أجل التسليم، على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وكيفية سداده[5]" .

و الاستصناع هو صيغة تمويل متوسطة الأجل، ويعني طلب صنع سلعة محددة المواصفات وبحجم محدد لدى صانعها، مع الاتفاق على السعر مسبقا، وقد يتم دفع هذا السعر حالا أو مؤجلا أو على أقساط. كما يدل الاستصناع عن عقد لصناعة أو اقتناء، بحيث يقبل الصانع (البائع) أن يزود المشتري (المصرف) بالسلع التي وصفها المشتري بعد صناعتها، أو بنائها، حسب المواصفات، وذلك بتخصيص مدة معينة وإيجار معين .

ومن الملاحظ أن بيع الاستصناع يشبه بيع السّلم في شكله، وإن كان يختلف عنه في موضوعه، إذ أن الأول يتعلق بالصناعة، بينما يتعلق الثاني بالزراعة، ولذلك نجد فقهاء

المنارة للاستشارات

المالكية والشافعية والحنابلة لم يتعرضوا لعقد الاستصناع بشكل مستقل، وإنما يعتبرونه كنوع من السلم يتعلق بالصناعة (السلم في الصناعات). ومن هنا فإن الشروط الواردة في عقد السلم تنطبق على عقد الاستصناع[6].

2-6 **صيغة التمويل بالقرض الحسن** :يعرف بأنه :" عقد بين طرفين، أحدهما المقرض و الآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض، على أن يقوم المقترض برده أو رد مثله على المقرض، وهذا في المكان والزمان المتفق عليهما[7] " .

2-7 صيغة التمويل بالسلم: يمكن تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع. وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

- **شروط مطابقتها للشريعة الإسلامية:**

✓ يجب أن تكون السلع موضوع العقد معروفة (بطبيعتها ونوعيتها)، و كمياتها (بالحجم والوزن) ومحسوبة بالنقد أو بما يعادله في حالة المقايضة؛

✓ يجب أن يكون أجل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين؛

✓ يجب أن يكون سعر (أو ما يعادله) السلع محددا في العقد وأن يكون معروفا لدى الطرفين ومسدد من قبل المشتري (البنك) نقدا.

✓ يجب أن يكون مكان التسليم محددا ومعروفا لدى الطرفين ؛

✓ يمكن للمشتري أن يطالب البائع بكفالة لضمان تسليم السلع عند الاستحقاق أو أية ضمانات شخصية أو عينية أخرى.

✓ يمكن للمشتري أن يوكل البائع لبيع و / أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها وعليه يصبح البائع مدينا تجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ؛

✓ لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع . غير أنه يسمح بذلك عن طريق عقد سلم موازي.

المنارة للاستشارات

- **مميزات هذه الصيغة التمويلية:** إذا كانت المشاركة والمضاربة والمرابحة تسمح للبنوك الإسلامية تلبية واسعة لاحتياجات العملاء في مجال تمويل دورات الإنشاء والاستثمار والاستغلال، هذه التقنيات وحدها تبقى غير كافية لتغطية جميع هذه الاحتياجات، وهذا هو الحال على سبيل المثال احتياجات تمويل رأس المال وبعض تكاليف الاستغلال مثل الرواتب والضرائب الرسوم والحقوق الجمركية ...الخ.

تتطلب هذه الاحتياجات في الغالب لمساهمة نقدية مباشرة، وبالتالي يتطلب أسلوب تمويل يتلاءم مع المرابحة، الذي يجب أن يترجم بالضرورة ولأسباب المطابقة مع الشريعة الإسلامية شراء السلع المخزنة وإعادة بيعها من قبل البنك نفسه.

يسمح السلم للبنك بتقديم الأموال مباشرة للعميل مقابل شراء السلع ومنحه مهلة لتسليم السلعة المشتراة . و علاوة على ذلك فإن الوكالة التي سنراها أدناه تسمح للعميل التعامل مع زبائنه بصفة عادية شريطة أن يقوم بهذا العمل لحساب البنك في حدود قيمة السلع المشتراة من قبل البنك في إطار عقد السلم.

مقارنة بالمشاركة التي تتكيف مع دورة طويلة، يتميز السلم بأقل خطرا لدرجة أن حق البنك (أو ما يعادله) يشكل كما في المرابحة دين تجاري ثابت على العميل، ولذلك يبدو أن هذا النوع من التمويل يوفر فرصا وليونة في تدخل البنك مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. وبهذا الصدد، فإن السلم هو وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية مثل الفلاحة والحرف والتصدير والاستيراد والتعاونيات الشبانية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع التوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن للسلم أن يكون صيغة بديلة لتطبيقات الخصم التجاري على شكل الأوراق التجارية أو القيم المحتفظ بها من قبل العميل على سبيل ضمان التمويل في شكل السلم الذي سيمنح للعميل. ومقارنة مع الممارسات المصرفية التقليدية، يمكن للسلم أن يحل محل التمويلات القصيرة المدى مثل تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والقروض الموسمية والتسبيقات على السلع.

3- أهداف التمويل الإسلامي :يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي: طرح صيغ وأساليب للتمويل تكون بدائل للتمويل التقليدي[8].

المنارة للاستشارات

- ✓ إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى، مما يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- ✓ تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية موافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات المالية تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

و من خلال التحليل السابق لنشاط البنوك الإسلامية و مختلف الصيغ التمويلية التي تعرضها لزبائنها يتضح لنا جليا الفرق بينها و بين البنوك التجارية التقليدية و هذا ما سنحاول عرضه من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (1) : أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

الفرق بين المصرف التقليدي والإسلامي	المصارف التقليدية[9]	المصارف الإسلامية
النشأة	نزعة فردية مادية للاتجار بالنقود وتعظيم الثروة.	العمل ضمن الأصول الشرعية لتطهير العمل المصرفي من الربا.
المفهوم	أحد المؤسسات المالية التي ينحصر عملها في الائتمان فقط كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض.	مؤسسة مالية تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلامية.
طبيعة الدور	مؤسسة وسيطة حيادية لا تتدخل في الأعمال ولكن تجني ربحها من النقود التي توظفها في الإقراض.	ممارسة العمل الفعال من خلال كونه شريك ومضارب وتاجر وكافل.
أساس التمويل	يقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محددة دون العمل.	يقوم على أساس العمل وفق قاعدة الربح والخسارة.
صفة العميل	هو مودع أو مقترض أو مستأجر لصندوق أمانة.	هو مشارك وبائع ومشتري وصاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن.
الموارد المالية الذاتية	يمكنه إصدار أسهم ممتازة.	لا يمكنه لأنها تقوم على الربا.
الأموال استخدام	الإقراض بفائدة، حسم السندات، خدمات مصرفية أخرى (كالاعتماد ألمستندي وخطابات الضمان مقابل عمولة).	يستخدم الجزء الأكبر من الأموال في صيغ التمويل الإسلامية (كالمتاجرة والمضاربة والمرابحة والمشاركة والاستصناع وغيرها).
الربح و تحمل الخسائر	الربح يتحقق من الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، لا يتحمل أية خسائر إذا لم يستطع المقترض سداد الدين .	قد يحتمل خسائر لأن مصدر ربحه هو العمل وقد يربح العمل أو يخسر.

المنارة للاستشارات

4- علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي .

البنك المركزي والذي يضطلع بموجب أحكام القانون بمسؤولية الإشراف والرقابة على الجهاز البنكي ورسم استراتيجيات نقدية وائتمانية، بما يحقق إشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، ويستتبع هذا ضرورة قيام البنك المركزي بتبني معايير خاصة لقياس أنشطة البنوك الإسلامية وتقييم أدائها بصورة مختلفة على تلك التي يتبعها في تقييم أداء البنوك التقليدية[10] وذلك لتحقيق هدفين:

- ✓ تمكين البنك المركزي من الاضطلاع بدوره في رسم السياسات المشار إليها على خير وجه مستندا إلى معايير منطقية ونتائج لتحليل غير مضللة.
- ✓ تمكين البنك الإسلامي من الاضطلاع بدوره في خدمة الاقتصاد الوطني دون عوائق.

وبالتالي يتقيد البنك الإسلامي في علاقاته مع البنك المركزي بمعظم ما تتقيد به البنوك الأخرى بما في ذلك:

- احتفاظ بنسبة معينة من السيولة اللازمة للمحافظة على سلامة مركز البنك وحقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين.
- التقيد بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم عملية الإئتمان وتوجيه التنمية الوطنية.

وعليه فإن خضوع الرقابة التقليدية من طرف البنك المركزي كان له بعض الآثار نذكر منها

4-1 الآثار الإيجابية: و تتمثل في :

- ✓ عدم تدخل البنك المركزي في تحديد العوائد الموزعة على أصحاب الاستثمار في البنوك الإسلامية لكونها محصلة نشاط التوظيف والاستثمار لتلك البنوك، بالإضافة إلى عدم تحديد هامش الربح في عمليات المرابحة لدى البنوك، وكذلك الأمر بخصوص نسب توزيع الربح في عمليات المضاربة والمشاركة.
- ✓ يسمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية بحيازة البضائع والمعدات بل والعقارات أحيانا وتملّكها بغرض إعادة البيع.

المنارة للاستشارات

- ✓ نظراً لأن البنوك الإسلامية لا تتعامل وفقاً لأسعار الفائدة فإن البنوك المركزية وافقت على استبدال عملية الإيداع بفائدة بصيغة المضاربة الشرعية.
- ✓ تقوم بعض البنوك المركزية بوضع حد أقل لنسب السيولة المقررة في البنوك الإسلامية في مجالات التوظيف والاستثمار.
- ✓ هناك بعض البنوك المركزية التي صنفت بعض البنوك الإسلامية على أنها بنوك استثمارية وأعمال وذلك لإعفائها من بعض أدوات السياسة النقدية والائتمانية مثل نسبة الاحتياطي القانوني وحدود الائتمان.

2.6.الآثار السلبية:

- ✓ البنوك الإسلامية مثلها مثل باقي البنوك ليس لديها مشكلة في خضوعها لرقابة البنك المركزي، وتقديمها بيانات بصفة دورية إلى البنك المركزي، ولكن المشكلة أنها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها ومراكزها المالية وفقا لنماذج واستثمارات أعدت خصيصا لبيانات وأرقام وبنود خاصة ببنوك تقليدية، مما لا شك فيه أن هذا يمثل عائق أمام البنوك الإسلامية ويؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.

II. واقع وآفاق تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

أولا : واقع البنوك الإسلامية في الجزائر

تعيش الجزائر أزمة اقتصادية منذ 3 سنوات من جراء تراجع أسعار النفط، حيث فقدت أكثر من نصف مداخليها من النقد الأجنبي التي هوت نزولاً من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27.5 مليار دولار نهاية 2016، فحاولت الحكومة الجزائرية في أول الأمر الخروج من هذه الأزمة عن طريق الاقتراض الداخلي على شكل سندات خزانة بنسب فوائد فاقت 5%، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب "الفوائد الربوبية"[(11)].

وعليه فهي تسعى السلطات الجزائرية إلى إيجاد حل لهذه الأزمة المالية والبحث عن مصادر أخرى، كجلب مؤسسات مالية دولية وعربية للمساهمة في تمويل مشاريع استثمارية بالجزائر.

إن هذه الخطوة تبين نية الحكومة للتوجه نحو هذا الخيار الأمثل، أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجاً مميّزاً في المصرفية الإسلامية محلّياً وإقليمياً، إذا ما استغلّت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهمّ مصادر تعبئة الموارد المالية.

المنارة للاستشارات

تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تعترض إيجادها فعلياً في السوق البنكية.

1- المصارف الإسلامية بالجزائر

والتي تقتصر في البنوك المعتمدة على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام الإماراتي.وسوف تدرج البعض منها[12]:

1-1 بنك البركة الجزائر:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام و الخاص)يفتح أبوابه في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 مايو 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد و القرض10/90الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، و مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة، ويبلغ رأس المال الاجتماعي .500.000.000دينار جزائري مقسمة إلى 500.000 قيمة كل سهم 1000دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR بنك حكومي جزائري) بنسبة 44 % وشركة دلّة البركة القابضة الدولية(جدة بالسعودية) بنسبة 56 .%

2-1 المؤسسة العربية المصرفية الجزائر: ABC تم إعتماد هذا المصرف في 1998يقدر رأسماله بـ20.000.000. دولار، حيث تساهم ABC بـ70 %وتساهم الشركة المالية الدولية SFIوهي فرع للبنك الدولي بـ10 ،%وتساهم الشركة العربية للاستثمار بـ10 ،%المؤسسة الجزائرية لتأمين قطاع النقل CAAT بـ5 ،%وعملاء اقتصاديين جزائريين خواص بـ5 ،%ويقوم هذا المصرف بكل أنواع الخدمات التقليدية إلا أنه ركز على خدمة المؤسسات العامة والخاصة في قطاعي التجارة والصناعة.

3-1 البنك العربي(ABC) : أنشأ في 15 أكتوبر 2001 ، وهو فرع لبنك أردني مقره الرئيسي 79بعمان، ويقدر رأسماله بـ500.000.000. دينار جزائري بـ750.000.000. دينار جزائري

بنك الخليج : **AGB** منح له الاعتماد في 2003 كشركة ذات أسهم تحمل صفة البنك، يقدر رأسماله بـ000.000.000 1 دينار جزائري، هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004 تابع مجوعة الأعمال . ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم المختلفة في مجالات

المنارة للاستشارات

التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية[1] .

1-4- مصرف السلام بالجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.جاء تأسيسه في جوان 2006وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة . فهو يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر ، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري ، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين ، والمستثمرين ، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

2- العراقيل التي تواجهها البنوك الإسلامية في الجزائر

تواجه البنوك الإسلامية عقبات تحول دون انتشار المؤسسات المالية المُلتزمة؛ كمحدودية عددها بالسوق، وانتشارها في المناطق الداخلية بالبلاد، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي.

لكن الجزائر أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجاً مميزا في المصرفية الإسلامية محليا وإقليميا، ومن ثم تمويل احتياجاتها·بغية تعزيز فرص النمو، وتحقيق الاستقرار المالي الاقتصادي، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وخلق سوقٍ مالية نشطة وتشجع على الادخار الذي يوجه الاستثمار،

وبناء على ما سبق، فالدور المتوقع للمصارف الإسلامية هو جلب الاستثمارات لمساعدة في التنويع لاقتصادي الجزائري.

ثانيا : آفاق نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر

إن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر يمكننا تصورها في ظل المتغيرات الدولية والعولمة [13]كما يلي:

- إن النجاح المنقطع النظير والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي يتجاوز عددها 270 حالياً تجعل

المنارة للاستشارات

الجزائر مرشّحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها، خاصة منها الشركات الدولية القابضة على غرار مجموعة البركة الدولية، وذلك لما تحمله هذه الشركات من خبرة واسعة في الميدان، ولعل أقربها إلى هذا التوقع هي مجموعة دار المال الإسلامي الدولية.

- إن تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء جديدة أو كفروع فسوف تُطرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدة أكبر، و هنا يمكن أن تُسنّ قوانين خاصة بهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان ذات الازدواجية في القوانين المصرفية.
- يمكن أن تستغل البنوك الدولية العاملة بالجزائر ذلك الوعي الشعبي والرغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية في فتح فروع لها خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية، على غرار ما قام به سيتي بنك CITI BANK الأمريكي في مصر، أو البحرين (كفرع مستقل)، خاصة وأن هذا البنك موجود فعلاً في الجزائر.
- إن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين عالٍ في الاقتصاد والمالية والشريعة، وضرورة إصدار البطاقات البنكية الدولية مثل بطاقة VISA أو MasterCard لتسهيل معاملات الزبائن خاصة في خارج الوطن
- سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية"، لتنضم بذلك إلى ثلاثة بنوك تعتمد الصيرفة الإسلامية في الجزائر كلها خليجية بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام الإماراتي.

III. دراسة التطبيقية لمساهمة بنك البركة – الجزائر في تمويل الاقتصاد الجزائر

المنارة للاستشارات

من هذا المنطلق تأتى أهمية هذه المذاخلة، للوقوف على واقع اهتمام البنوك الإسلامية بتمويل هذا النوع من المؤسسات في الجزائر. لذلك اخترنا بنك البركة الجزائري كأول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر.

1- وظائف بنك البركة

هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص) له الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، التي تتماشى مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم بنك البركة بتنفيذ برامج البنك المتعلقة بالائتمان قصير ومتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية؛ كإقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة؛أيضا خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع الالتزام بعمليات الدفع؛ المشاركة بصفة عملية وثابتة لتجنيد الادخار بقصد إيراد رؤوس الأموال باحترام كل الشروط والقوانين المشروعة والمنفعة الاقتصادية والاجتماعية.

2- صور استخدام الأموال في بنك البركة:

يقدم بنك البركة خدمات مصرفية متعددة حيث تعتمد على مجموعة من الأدوات للتمويل الإسلامي التي يمكن ملاحظتها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 :بعض صيغ التمويل الإسلامي لدى لبنك البركة الجزائري[14]

الصيغ التمويلية / طبيعة التمويل	المرابحة	الاجارة أو الاعتماد الايجاري/الايجار المنتهي بالتمليك	السلم	الاستصناع	مشاركة
تمويل الاستغلال	التمويل المسبق للتصدير		التمويل المسبق للتصدير		
	تمويل صفقة مرهونة		تمويل صفقة مرهونة		
	تمويل ديون ناشئة		تمويل ديون ناشئة		
	تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها		تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها		

المنارة للاستشارات

	تمويل المواد الأولية والسلع النصف مصنعة		تمويل المواد الأولية والسلع النصف مصنعة		
		التمويل بالاعتماد الايجاري			
تمويل الاستثمار	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات		التمويل الكلاسيكي للاستثمارات	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات	التمويل الكلاسيكي للاستثمارات
تمويل شراء عقار	تمويل شراء عقار جديد	تمويل شراء عقار جديد			
				تمويل البناء الذاتي	
				تمويل أشغال توسيع مسكن	
				تمويل أشغال التهيئة	

من خلال الجدول السابق تجد الباحثتان أن بنك البركة يستند في نشاطه المصرفي على مختلف الصيغ التمويل الإسلامي، كما أنه يمول مختلف المشاريع الاقتصادية من تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمار إضافة إلى فتحه المجال لتمويل شراء العقار نظرا لزيادة الطلب من قبل المجتمع الجزائري على هذا النوع من التمويلات، فنلاحظ من الجدول السابق أن بنك البركة يعتمد على صيغة المرابحة والسلم لتمويل عمليات الاستغلال، بينما يعتمد على جل الصيغ التمويلية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتبقى صيغة الإجارة أو الاعتماد الاجاري الصيغة التمويلية الإسلامية التي تتماشى مع عملية تمويل شراء عقار نظرا لكونه يدرج ضمن التمويلات الطويلة الأجل.

3- دراسة إحصائية حول صيغ التمويل لدى بنك البركة الجزائري :

لمعرفة ما مدى تطبيق الأدوات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة ، تتبعنا حجم نشاطها للسنوات2013 إلى 2016، وهذا عبر مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية التي تطرحها في السوق الجزائري والتي نعرضها من خلال الجدول الموالي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم 03 : حجم التمويلات لمختلف الصيغ الإسلامية لبنك البركة الجزائري لفترة 2013-2016

الوحدة : مليون دج

السنوات / الصيغ التمويل	2013		2014		2015		2016	
المرابحة%	32148	**22.35**	18302	**6.48**	17992	**8.16**	25595	**9.01**
المشاركة%	166	**0.11**	222	**0.07**	418	**0.18**	2480	**0.87**
السلم%	24317	**16.90**	31183	**11.05**	28000	**12.70**	39339	**13.84**
الاستصناع %	3635	**2.52**	2472	**0.87**	3020	**1.37**	3123	**1.10**
الاجار الاعتماد الاجاري%	83539	**58.09**	115074	**40.76**	170951	**77.57**	213513	**75.16**
المجموع%	143805	**100**	282327	**100**	220381	**100**	284050	**100**

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا على إحصائيات مقدمة من بنك البركة الجزائري

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول السابق، يتبين لنا تزايد نشاط التمويل الإسلامي لبنك البركة على مدى الفترة المدروسة، وهذا دليل على زيادة التوجه نحو هذا النوع من التمويل وكذا تلبية هذه الصيغ التمويلية للعديد من المشاريع التي تتماشى مع متطلبات المجتمع الجزائري، كما أننا لا ننسى أن الطابع الإسلامي البعيد عن الربا أصبح من بين المتطلبات الأساسية التي يشترطها طالب التمويل من البنك. كما أن صيغة التمويل بالإجارة أخذت الحجم الأكبر في قيمة التمويلات نظرا لكون أن هذه الصيغة توجه لتمويل مشاريع عقارية تتطلب أموال كبيرة لتغطيتها، أما باقي الصيغ التمويلية فنجد أن صيغة المرابحة والسلم هما الأكثر اعتمادا في بنك البركة خاصة مع التوجه الجديد لقروض الاستهلاك الذي سمحت الدولة الجزائرية لطرحه في السوق الجزائري وهذا تشجيعا للمنتجات المحلية (شراء سيارات).

الخاتمـة :

تمارس البنوك الإسلامية عملياتها ضمن إطار يتماشى وأحكام الشريعة مما يساهم في جذب عملاء ايجابيين يتعاملون معها بكل ثقة،إضافة على ذلك مساهمة بنك البركة الجزائري في تحقيق تنمية اقتصادية منذ بداية والتي تعلن تعاملها بالمعاملات الإسلامية

المنارة للاستشارات

ويقدم البدائل التي وضعها الإسلام لتفادي الفوائد الربوية التي تغطي المعاملات الاقتصادية، ومن خلال المعلومات المقدمة من البنك، اتضح أن البنك يتعامل بخمس صيغ تمويلية وهي: المشاركة ، المرابحة ، الإجارة ، السلم و الاستصناع، و التي لقت استقطاب من المجتمع الجزائري في تمويل جل المشاريع الاقتصادية سوء كنت تخص تمويل الاستغلال أو الاستثمار أو حتى تمويل المشاريع العقارية .

وقد قدمت الباحثتان مجموعة من **التوصيات** حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع التي تعيشه بلادنا، بحيث قمنا بدمجها في النقاط التالية :

- ضرورة نشر الوعي بأهمية التعامل مع البنوك الإسلامية و تقديم المعلومات حول نشاط البنك الإسلامي و مختلف الصيغ الإسلامية التي يطرحها في السوق المصرفي؛
- لابد على السلطات الجزائرية أن تفتح المجال أمام البنوك الإسلامية و أن تزيد من نشاطها في السوق المصرفي نظرا للتوجه الجديد إليها؛
- لابد من توسيع نقاط التعامل بالصيرفة الإسلامية و إقحامها في جل العمليات التمويلية ؛
- العمل على إنشاء بنك إسلامي جزائري يتعامل مع مبادئ الشريعة الإسلامية ؛
- ضرورة تعاون المصارف الإسلامية على الصعيد المحلي والدولي ومن خلال إشراك علماء الشريعة والمتخصصين في المصرفية الإسلامية لابتكار أدوات مالية نقدية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

الهوامش:

(1) محمد شفيق طنيب، محمد ابراهيم عبيدات، " أساسيات الإدارة المالية " دار المستقبل للنشر و التوزيع ، 1997، ص 221.

(2) منذر قحف ، " مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي "، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب للبنك السلامي للتنمية ، جدة ، ط 3، 2004، ص12.

المنارة للاستشارات

[3]مطهري كمال ، " دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، رسالة ماجيستر في الاقتصاد ، جامعة وهران، 2011-2012، ص 121

[4]عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش، هلال يوسف صالح، " مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و أثرها على قرار التمويل (دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، 2016 ، ص 129

[5]صالح صالحي ، نوال بن عمارة ، " الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة، (دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري) مجلة الباحث ، العدد 02، 2003، ص 53

[6]رحيم حسين ، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثرها على اقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية – ، كاية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر باتنة ، 21-22 نوفمبر 2006 ، ص 14.

[7]مطهري كمال ، مرجع سابق ، ص 122

[8]ديش فاطمة الزهراء، قاسمي الأخضر، " نظام التمويل الاسلامي كنموذج وقائي من الوقوع في الأزمات المالية،"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية ، العدد 16، ديسمبر2016، ص56

[10]محمد محمود العجلوني " البنوك الإسلامية دار المسيرة، عمان الأردن –ص 145-148 (9)

نفس المرجع ص 148

[11]سامي حمود: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية، ط 3، دار التراث، القاهرة، 1411هـ - 1991م،

[12]صحراوي انتصارمساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة الوادي 2015

[13]سليمان ناصر– واقع تجربة البنوك الإسلامية (بنك البركة الجزائري) في الجزائر – جامعة ورقلة مجلة الباحث العدد4-2006

[14]المصدر : بك البركة الجزائري ، [2017/11/20] ، تمويلات البنك ، [على الخط] ، العنوان:http://albaraka-bank.com/ar/#

المنارة للاستشارات